

تثمن المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب مجهودات و تنازلات كل الأطراف و المتدخلين من اجل المصادقة على الدستور الجديد يوم 26 جانفي 2014.

"هذا الهيكل الذي ساهم في تشييده كل التونسيين و التونسيات من كل الأجيال و التيارات من المنتظر أن يكون خير ضمانة لمستقبل واعد لهذا البلد الذي هو بصدد رسم طريقه نحو الديمقراطية التشاركية و المواطنة. نص الدستور يعكس مدى الوفاق الحاصل في المجتمع الذي يعتبر أنه لا تبرير للتعذيب مهما كانت الظروف", قالت غابريال رايتز , مديرة مكتب تونس للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

و بعد مناقشات مطولة تم التوافق على هذا النص الذي يحمي الحقوق و الحريات و يدمج المبادئ الكونية لحقوق الانسان و من بينها منع كل أشكال التعذيب. ترحب المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب تدوين عدم سقوط جريمة التعذيب بالتقادم في الدستور باعتبار هذا المعطى عنصرا هاما في مكافحة الفلات من العقاب.

على الرغم من أحكام المادة 22 من الدستور الذي يخول الاستثناءات القانونية لمبدىء قدسية الحق في الحياة , تشجع المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب السلطات التونسية مواصلة وقف تنفيذ أحكام الاعدام تمهيدا لالغاء هذه العقوبة.

"الدستور هو أداة حية سيقع الحكم عليه عند تطبيق بنوده", تضيف غبريال رايتز. تلتزم المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بدعم الجهود التي تبذلها تونس من أجل وضع اليات تطوي صفحة مظالم الماضي و تعالج أوجه القصور الحالية و من أهمها كيفية معالجة ملف ضحايا التعذيب. هذا التطرق سيسهم حتما في ارساء دولة قانون يحترم فيها كرامة الانسان و تكون فيها مؤسسات الدولة محل ثقة المواطن.